

صادر رقم: ح ع / ٧٨٥
التاريخ: ٢٠٢٠ / ٨ / ٣٠

منشور دوري لجميع الفنادق
رقم (٧٩) لعام ٢٠٢٠

السيد الأستاذ / مدير عام الفندق

تحية طيبة وبعد

أتشرف بإفادة سيادتكم بأنه ورد للغرفة خطاب من الإتحاد المصري للغرف السياحية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ برقم (E ٥٧٠) مرفقاً به خطاب الأستاذة / غادة شلبي - نائب معلى وزير السياحة والآثار لشنون السياحة برقم (٢٦٠٢) والمرفق به صورة القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ فى شأن إنهاء المنازعات الضريبية.

مرسل برجاء التفضل بالعلم والإحاطة ،،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

محمد أيوب
نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس شعبة الفنادق العائمة

غرفة المنشآت الفندقية
٣٠ أغسطس ٢٠٢٠
وارد ٩٤٢



الاتحاد المصري للغرف السياحية
صادر
التاريخ: ٢٠٢٠/٨/٢٠
رقم: ٥٧٠
الجهة المصدرة:

الإتحاد المصري للغرف السياحية
Egyptian Tourism Federation

رقم: ٥٧٠ E

القاهرة في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠

الأستاذ/ محمد ايوب

نائب رئيس غرفة المنشآت الفندقية

تحية طيبة وبعد،،،

مرفق لسيادتكم كتاب الأستاذة/ غادة شلبي - نائب وزير السياحة والآثار لشئون السياحة رقم ٢٦٠٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ والمرفق به صورة القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.

للتفضل بالعلم والإحاطة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،



أحمد عاطف الوصيف

رئيس مجلس إدارة

الاتحاد المصري للغرف السياحية



وزارة السياحة والآثار
Ministry of Tourism & Antiquities

مكتب الوزير

السيد الأستاذ أحمد الوصيف

رئيس الإتحاد المصري للغرف السياحية

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم صورة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.

للتفضل بالإحاطة واتخاذ ما ترونه مناسباً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

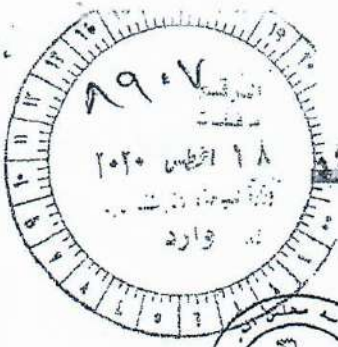
نائب وزير السياحة والآثار

لشئون السياحة

علاء شلبي
ع.ع.ع.

خالصاً معترافاً

داليا نورا



قانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠
بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والذوائد
وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية
وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦
في شأن إنهاء المنازعات الضريبية

بِسْمِ الشَّعْبِ
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه
(المادة الأولى)

يتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المتصوص عليهما في كل من
قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، وقانون ضريبة الدمغة الصادر
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بقرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة،
وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وقانون
الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون الضريبة على
العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، وقانون الضريبة على القيمة
المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وذلك بالنسبة إلى الضريبة أو الرسم
المستحق أو واجب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون بشرط أن يقوم الممول أو
المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً بدءاً من تاريخ العمل بهذا
القانون، وذلك طبقاً لما يأتي:

أ - ٩٠٪ من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، إذا تم السداد في موعد غايته
ستون يوماً الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون.

ب - ٧٠٪ من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، إذا تم السداد خلال الستين
يوماً التالية للمدة المتصوص عليها في البند (أ).

ج - ٥٠٪ من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، إذا تم السداد خلال الستين
يوماً التالية للمدة المتصوص عليها في البند (ب).

كما يتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية اللذين لم يسددهما الممول
أو المكلف إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً
قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

محمد جونس

السادة رؤساء الهيئات
المتصفح على الفرق التابعة
بمخاطبة المصمخ خوف اعداد المحالجات اللدزم للبلد تحاد.

مناج
٢٠٢٠
١٨ أغسطس

وفي جميع الأحوال، لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون حق للممول أو المكلف في استرداد ما سبق أن سدده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إجمالية لأحكام القوانين المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

(المادة الثانية)

تسرى أحكام المادة الأولى من هذا القانون على مقابل التأخير أو الضوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية المستحقة في تاريخ العمل به على المبالغ الواجبة الأداء على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين قبل هذا التاريخ لوحدات الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة والقومية والاقتصادية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، سواء أكانت هذه المبالغ اشتراكات في نظام التأمينات أم مقابل انتفاع أم غير ذلك من المستحقات، وأياً كان سند استحقاقها.

(المادة الثالثة)

يُجدد العمل بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية المعدل بالقانونين رقمي ١٤ لسنة ٢٠١٨ و ١٧ لسنة ٢٠١٨ والمجدد العمل به بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وتستمر اللجان المشكلت وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه في نظر الطلبات التي لم يُفصل فيها، كما تتولى الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم إليها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. يُبصر هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

(عبد الفتاح السيسي)

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذو الحجة سنة ١٤٤١ هـ

الموافق ١٦ أغسطس سنة ٢٠٢٠ م

جميع السادة الوزراء

صورة مرسلة إلى السيد /

رئيس
هيئة مستشاري مجلس الوزراء

(المستشار/ شريف الشاذلي)

١/٩ - ع. ع. ع. ع. ع. ع.
لاقطار، الرماد، والوعها، والحياء، المطمئن بالوزارة
- ١/٩ - محمد عبد - ١/٩ - كريمة العبد
للتعميم بالحيات اللائحة للدراسة - ك. ك.
ع. ع. ع. ع. ع. ع.

